مركز تجميع طائرة « كفير » الصهيونية في اللد

اضواء جديدة على الصناعة العسكرية الصهيونية

الكيان الصهيوني يتحول الى مركز لتصنيع الاسلحة الاميركية المخصصة للانظمة العنصرية والديكتاتورية

« لدينا المعرفة الفنية لانتاج اي سلاح نحتاج » . هذا ما اعلنه مدير المعهد الاستراتيجي في اسرائيل ، الجنرال تال ، قبل سنوات » .

« ووفقا لهذا الشعار دأب الفنيون الاسرائيليون في مصانع الاسلحة الحكومية على تطوير الاجسام الطائرة العصرية وقوارب الصواريخ السريعة والطائرات المقاتلة والدبابات » .

جاء هذا في مقدمة مقال نشرته مجلة « ديرشبيغل » الالمانية الغربية (عدد ١٦ - ١٩٧٨) ، كشفت فيه المدى الذي وصلت اليه الصناعة الحربية الصهيونية وجانبا من مشاريعها الانتاجية والتسويقية .

وذكر المقال ان خمسين بالمئة من الانتاج العسكري الصهيوني مخصص منذ فترة للتصدير : « فقد باعت اسرائيل حسب تقديرات غير رسمية في السنة الاخيرة الى الخارج بضائع عسكرية قيمتها اكثر من مليار دولار ، وقفزت لتصبح من بين اكبر خمس مصدرين غربيين للاسلحة » .

انتقاد اميركي !!!

ويضيف المقال : « وواجه الاسرائيليون في تجارة الاسلحة ، بصورة متزايدة ، نقدا من الولايات المتحدة التي تزودهم بالسلاح ، اذ ان الكثير مما تصدره الدولة الشرق اوسطية الى كافة انحاء العالم هو منقول عن التكنولوجيا الاميركية او جرى انتاجه وفقا لامتيازات من الولايات المتحدة الاميركية تحظر اتفاقيات معقودة على الاسرائيليين نقلها ، بالاضافة الى هذا كله تزود اسرائيل بصورة اكبر تلك البلدان التي لا تتلقى من واشنطن اسلحة عديدة لاسباب سياسية .

فالصفقة الاخيرة لمصدري الاسلحة الاسرائيليين هي الشحنة المقررة لـ ٥٠ طائرة مقاتلة قاذفة من نوع « كفير - سي ٢ » الى الصينيين الوطنيين الذين امتنع الاميركيون عن تزويدهم بمثل هذه الاسلحة الهجومية ، واعرب الاميركيون عن تخوفهم من ان تتمكن تايوان من مهاجمة الاراضي الصينية بمثل هذا النوع من السلاح .

ان مثل هذا التخوف لا وجود له عند الاسرائيليين، اذ تقوم هذه الدولة الشرق اوسطية ذات المستوى الصناعي الرفيع والمرتبطة بالتصدير بشحن الاسلحة الى مناطق الازمات والديكتاتوريات دون اية تحفظات ايديولوجية » .

ان هذا يكشف احد الادوار الحقيقية المناطة بالانتاج العسكري القائم في « اسرائيل » . فمن هنا يخرج السلاح « الاميركي » الذي جرى تجميعه تحت طلاء « نجمة داود » الى المناطق والبلدان التي تشعر الولايات المتحدة ان مدها مباشرة بالسلاح قد يضعها في مواقف سياسية حرجة او يؤثر على اتفاقات سياسية او اقتصادية هامة . وتعطي المجلة امثلة واضحة على ذلك وتقول انه في الاشهر الثمانية عشر الماضية « صدرت » اسرائيل :

- ستة قوارب سريعة مجهزة تجهيزا كاملا من نوع (ريشيف) - صواريخ موجهة شديدة الانفجار - الى الحكم العنصري في جنوب افريقيا .
- ١٢ طائرة هجومية قاذفة عصرية من طراز « سوبر مستير » الى جمهورية الموز (هندوراس).
- صواريخ جو - جو من نوع « شفرير » الى الطغمة العسكرية في شيلي .
- احدث اجهزة الكترونية واسلحة الى منطقة التوتر في اليونان (الاميركيون كانوا قد امتنعوا عن ارسال شحنات الاسلحة) .
- صواريخ بحر - بحر « جابريل » الى سنغافورة وتايوان .
- طائرات نقل من نوع « آرافا » الى البرازيل وغواتيمالا والمكسيك .

ان صادرات الاسلحة لا تعتبر « امرا جيدا للتجارة فقط » على حد قول موظف كبير من وزارة الدفاع ، « فهي تدعم ايضا قدرتنا الصناعية وتضمن لنا فريقا متخصصا ذا مؤهلات عالية » .

وفي الحقيقة فان صناعة الاسلحة الاسرائيلية تعتمد اعتمادا مباشرا على صناعة التسليح الاميركية وتهدف على المدى البعيد ليصبح بمقدورها الاعتماد الكلي على نفسها في انتاج ما تحتاجه وتصدير منتوجات عسكرية متطورة تخدم اغراضها العدوانية وتنافس بها منتوجات صناعة الاسلحة الغربية خاصة وان تكاليف الانتاج اقل بكثير مما هي عليه في تلك الدول ، فكما يقول المقال :

وراء هذا كله دافع سياسي ، فيجب على « اسرائيل » ان تكون في موقع يخولها الحصول على السلاح في المستقبل دون الاعتماد على مساعدة التسليح الخارجية حسب رأي الحكومة المؤلفة من عدد من الجنرالات السابقين .

ومنذ أن امتلأت من جديد مستودعات القوات المسلحة بعد خسائر حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣ ، يجب على صناعة الاسلحة الاسرائيلية التصدير لتخفيف العبء عن القدرة ...

« واذا ما كان على بائعي الاسلحة الاسرائيليين منافسة شركات الولايات المتحدة الاميركية ، فان ذلك لا يشكل حرجا لهم على الاطلاق . فبأجور العمل التي تشكل نسبة ٤ بالمئة اخفض من الاميركية يستطيعون طرح منتوجاتهم - مقارنة نسبيا بالاسلحة الاميركية - في السوق العالمي بأسعار منخفضة .

وعلى هذا الاساس يعرض الاسرائيليون قاذفة القنابل « كفير » « شبل » المزودة بمحرك اميركي بسعر يقدر بحوالي ستة ملايين دولار ، وهذا يعتبر نصف سعر الطائرة المقاتلة المشابهة . اما ما يتعلق بتصديرهم لصواريخ جو - جو من نوع « شيفرير » باسعار متهاودة ، فهي كما يعتقد الاميركيون نسخة طبق الاصل للصاروخ الاميركي « سايدوانيدر » الذي يخضع تصديره من الولايات المتحدة لاعتبارات مشددة !.

وتقوم مكاتب الاستعلامات في نيويورك ولندن وبروكسل بتشجيع صادرات الاسلحة الاسرائيلية ايضا . ووفقا لتقديرات شركات الاسلحة : بامكان المرء بصورة أسهل عقد صفقات اسلحة مربحة على اطراف الامم المتحدة او حلف الناتو .

ان عناية الاسرائيلين موجهة بصورة متزايدة الى سوق التسليح الاوروبي الغربي ، ولا سيما منتوجاتها الالكترونية ذات الاسعار المتهاودة ، كتجهيزات الاذاعة والارسال ، التي ترى فيه مكانا مناسبا لمنافسة المنتوجات الاميركية » .

المنافسة التشجيعية !

وبالرغم من المزاحمة الظاهرية التي يمكن ان تشكلها صناعة الاسلحة الاسرائيلية لصناعة الاسلحة الاميركية والتخوفات التي تبديها شركات التسليح الاميركية ، الا انها تبقى في حدود ضيقة . اذ ان النفوذ الصهيوني داخل مجلس الشيوخ الاميركي يكفل « لاسرائيل » الغطاء اللازم بالاضافة الى الارباح التي تجنيها شركات التسليح الاميركية من خلال التسهيلات الكبيرة التي تقدمها اسرائيل للاستثمارات الاميركية . هنا يؤكد المقال: « ان الدوائر الحكومية الاميركية لم تقم بشيء يذكر لوضع حد لصادرات الاسلحة الاسرائيلية المنبوذة . ويعود السبب في ذلك الى ان اللوبي اليهودي في مجلس شيوخ الولايات المتحدة وقف دائما الى جانب السياسة الاسرائيلية وحمايتها ، والموافقة على رغبات الاسلحة الاسرائيلية ومنع التحقيقات الغير مرغوبة .

ومن خلال تنسيق الانتاج مع شركات الاسلحة الاميركية يحصل الاسرائيليون على التكنولوجيا العصرية ويوسعون بعد ذلك المصانع بقروض اسلحة اميركية ، وعلى هذا الشكل تكفل الحكومة للمستثمرين الاجانب :

- حتى ٩٠ بالمئة من ترخيصات الحماية للاجهزة الصناعية في قطاع التسليح .
- ملكية اجنبية غير محددة ونقل كامل للارباح .
- مواقع عمل صناعية رخيصة وتكاليف كشف مخفضة .

فهناك شركات الكترونيك اميركية مثل « آي بي ام » و « موتورولا » و « تيليداين » لها حاليا مراكز انتاج في « اسرائيل » وتقوم بتزويد حتى السوق الاميركية بمصنوعاتها من هناك .

ويريد الاميركيون مساعدة الاسرائيليين حاليا في تحقيق مشروع التسليح الجديد ، وهو تطوير طائرة مقاتلة خاصة للسنوات الثمانين القادمة . ومن الضروري ان تحصل صناعة الطائرات الاسرائيلية من خلال الامتياز المقرر لبناء الطائرات على غرار الطائرات الاميركية ذات القدرة العالية من طراز اف - ١٥ و اف - ١٦ ، ان تحصل على « المعرفة الفنية » اللازمة والاستفادة منها لبناء صناعتها الجديدة .

وفي الوقت الذي يحاول فيه الاسرائيليون تنسيق الانتاج مع الشركات الاميركية تبدي صناعة الطائرات الاميركية تشاؤمها ازاء منح امتياز الانتاج ومساهمة الاسرائيليين .

« لماذا يجب على الولايات المتحدة الاميركية » كما قال نائب رئيس شركة اف - ١٦ الجنرال « ليمان جوزيف » « ان ننفق الاموال ليكون الاسرائيليون في وضع يستطيعون فيه التنافس معنا ؟ » .

★ ★ ★

ولا بد من الاشارة في هذا المجال الى ان صناعة الاسلحة الالمانية الاتحادية تدخل في مزاحمة حادة مع صناعة الاسلحة الاميركية وخاصة فيما يتعلق بتطوير اسلحة حلف الناتو . وظهرت هذه المزاحمة بشكل واضح لدى انتاج احتكارات الاسلحة في المانيا الاتحادية نوع من الدبابات اجمع الاختصاصيون على تفوقه عن الصناعة الاميركية الا ان النفوذ الاميركي داخل حلف الناتو اقر استخدام الدبابات الاميركية ، ولهذا فان التخوف الاميركي الشكلي من صناعة الاسلحة الاميركية يرافقه تخوف خفي من جانب احتكارات صناعة الاسلحة الالمانية الاتحادية التي تقوم منذ سنوات بالتنسيق مع « اسرائيل » في هذا المجال وتدريب الاختصاصيين والفنيين على مختلف انواع الاسلحة . وهذا ما لم تشر اليه « ديرشبيغل » من قريب او بعيد .

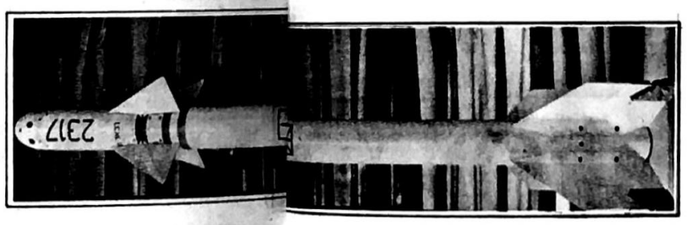

صاروخ جو - جو « شفرير » : نسخة عن « سايدوانيدر » الاميركي

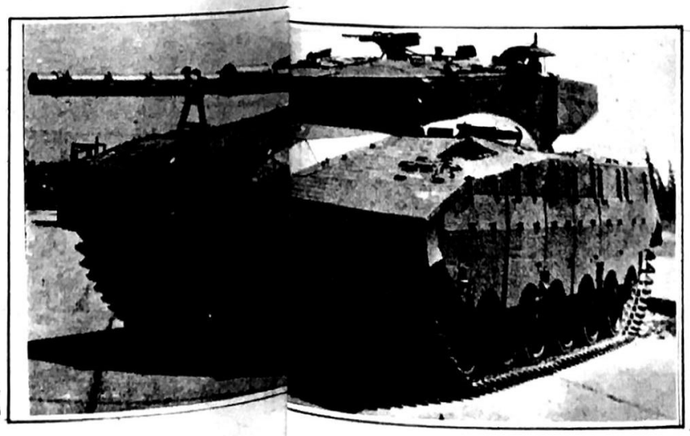

العربة المسلحة : « مركفاه »

استقالة مدير عام وزارة حرب العدو

قدم البرفيسور بينحاس زوسمان مدير عام وزارة حرب العدو استقالته من منصبه ، واشار في كتاب الاستقالة الذي قدمه مؤخرا الى وزير حرب الكيان الصهيوني انه يصر على الاستقالة .

وعزت الصحف الصهيونية التي اوردت النبأ في عددها الصادر امس استقالة البروفيسور زوسمان الى خلافاته مع لجنة شؤون العاملين بالوزارة في الوقت الذي لم يحظ فيه زوسمان بمساندة الوزير في هذه المواجهة ، التي ادت الى اصرار البروفيسور على تقديم استقالته .

هذا ، ولم يعرف بعد من الذي سيخلف منصب مدير عام وزارة الحرب الصهيونية ، الا ان الصحف الصهيونية تعتقد انه سيكون كولونيلا من سلاح البحرية الصهيونية .

والجدير بالذكر ان مستشار بيغن لمكافحة العمليات الفدائية كان قد قدم استقالته من منصبه قبل شهرين .